وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الثلاثاء، ٧ نوفمبر ٢٠٢٣

أخبار الطاقة

النفط يرتفع بعد التزام المملكة وروسيا بتخفيضات الإنتاج

الرياض

ارتفعت أسعار النفط في افتتاح الأسواق أمس الاثنين مع إعلان السعودية وروسيا، أكبر مصدرين للنفط، أنهما ستلتزمان بتخفيضات طوعية إضافية في إنتاج النفط حتى نهاية العام، مما يبقي الإمدادات محدودة.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 55 سنتا، بما يعادل 0.65 بالمئة، إلى 85.44 دولارا للبرميل، في حين بلغ خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 81.14 دولارا للبرميل، مرتفعا 63 سنتا، أو 0.78 بالمئة.

وقال مصدر بوزارة الطاقة السعودية في بيان إن السعودية أكدت أنها ستواصل خفضها الطوعي الإضافي بمقدار مليون برميل يوميا في ديسمبر للإبقاء على الإنتاج عند نحو تسعة ملايين برميل يوميا. وجاء القرار السعودي متوافقا مع توقعات المحللين.

وأعلنت روسيا أيضًا أنها ستواصل خفضها الطوعي الإضافي للإمدادات بمقدار 300 ألف برميل يوميًا من صادراتها من النفط الخام والمنتجات البترولية حتى نهاية ديسمبر. وقال محللو آي إن جي في مذكرة إن سوق النفط ستحقق فائضا في الربع الأول من العام المقبل، «وهو ما قد يكون كافيا لإقناع السعوديين والروس بمواصلة التخفيضات».

وشهدت عقود برنت وخام غرب تكساس الوسيط انخفاضها الأسبوعي الثاني على التوالي الأسبوع الماضي، حيث خسرت نحو 6 % مع تلاشي علاوة المخاطر الجيوسياسية مع اجتماع دبلوماسيين أميركيين مع زعماء إقليميين للحد من مخاطر الحرب التي قد تتسبب في صراع أوسع في الشرق الأوسط.

وقال سوفرو ساركار، محلل مجموعة دي بي اس المالية، المقيم في سنغافورة: «السوق لا تضع في الاعتبار الكثير من المخاطر الجيوسياسية عند المستويات الحالية، لذلك يظل هذا خطرًا صعوديًا رئيسا». ويتطلع المستثمرون هذا الأسبوع إلى مزيد من البيانات الاقتصادية من الصين بعد أن أصدرت ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بيانات المصانع المخيبة للآمال لشهر أكتوبر الأسبوع الماضي.

ويتوقع توني سيكامور، محلل مجموعة آي جي المالية، ومقره سيدني، أن تتأثر أسعار النفط بالعناوين الرئيسية من الشرق الأوسط والرسوم البيانية الفنية هذا الأسبوع. وأضاف أن خام غرب تكساس الوسيط يحتاج إلى البقاء فوق مستوى الدعم عند 80 دولارًا للبرميل في أوائل هذا الأسبوع، وإلا فقد تنخفض الأسعار إلى أدنى مستوى عند 77.59 دولارًا الذي سجلته في أغسطس.

ويتوقع ساركار أن يظل برنت مدعومًا عند 80-85 دولارًا للبرميل، مشيرًا إلى استمرار تخفيضات الإمدادات، وانتهاء رفع أسعار الفائدة، وانخفاض الدولار الأميركي، بعد بيانات الرواتب الأميركية الأضعف من المتوقع يوم الجمعة.

ووافق مجلس النواب الأميركي يوم الجمعة على مشروع قانون لتعزيز العقوبات على النفط الإيراني من شأنه فرض إجراءات على الموانئ والمصافي الأجنبية التي تعالج النفط المصدر من إيران إذا تم التوقيع عليه ليصبح قانونا.

وأضاف ساركار، إن المحللين ما زالوا يراقبون لمعرفة ما إذا كان القانون المحتمل سيؤثر على صادرات النفط الإيرانية. وغالباً ما تأتي مثل هذه العقوبات مع إعفاءات تتعلق بالأمن القومي، ولا يزال بإمكان الصين الاستمرار في استيراد النفط الإيراني.

وفي الولايات المتحدة، تراجعت منصات النفط بمقدار 8 إلى 496 الأسبوع الماضي، وهو أدنى مستوى لها منذ يناير 2022، حسبما ذكرت شركة خدمات الطاقة بيكر هيوز في تقريرها الأسبوعي يوم الجمعة.

وقالت انفيستنق دوت كوم، ارتفعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية يوم الاثنين وسط انحسار المخاوف من قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة، على الرغم من أن توقع العديد من القراءات الاقتصادية هذا الأسبوع، خاصة من الصين، أبقت المتداولين في حالة من التوتر.

وتشجعت الأسواق أيضًا باحتمال انخفاض الإمدادات، بعد أن قال الموردون الرئيسيون، المملكة العربية السعودية وروسيا، إنهم سيحافظون على تخفيضات العرض المستمرة حتى نهاية العام، مما يبشر بتضييق أسواق النفط.

ولا تزال أسواق النفط الخام تتكبد خسائر فادحة على مدى الأسبوعين الماضيين، حيث قام المتداولون بتسعير علاوة مخاطر أقل بكثير من الحرب بين إسرائيل وحماس، بالنظر إلى أن المخاوف من انقطاع الإمدادات في الشرق الأوسط لم تتحقق.

لكن هذه الخسائر خففت إلى حد ما من خلال انخفاض الدولار، حيث أدت الإشارات الأقل تشددًا من بنك الاحتياطي الفيدرالي وبيانات التوظيف الأضعف من المتوقع إلى زيادة الرهانات على أن البنك المركزي لن يرفع أسعار الفائدة أكثر من ذلك.

وتركز أسواق النفط الخام الآن بشكل مباشر على القراءات الاقتصادية الرئيسية من الصين، المقرر صدورها في وقت لاحق من الأسبوع. ومن المقرر صدور بيانات التجارة الصينية اليوم الثلاثاء ومن المتوقع أن توفر المزيد من الإشارات على الطلب على السلع الأساسية في البلاد.

وفي حين ظلت واردات الصين من النفط والطلب على الوقود قويتين هذا العام، فقد زادت البلاد مخزوناتها بشكل مطرد، وهو ما قد يؤدي إلى انخفاض الواردات خلال الأشهر المقبلة. ويخشى التجار أيضًا من انخفاض الطلب على الوقود، خاصة إذا ساءت الأوضاع الاقتصادية. ومن المتوقع أن تقدم بيانات التضخم المقرر صدورها يوم الخميس مزيدا من المعلومات حول أنماط الإنفاق في أكبر مستورد للنفط في العالم، والتي كانت تعاني من تراجع التضخم في الأشهر الأخيرة.

وفي حين نما الناتج المحلي الإجمالي في الصين في الربع الثالث بأكثر من المتوقع، أظهرت سلسلة من القراءات الضعيفة لشهر أكتوبر أن النشاط التجاري ظل متباطئا، مما قد ينذر بربع رابع أضعف. ومع ذلك، من المتوقع أن تطرح بكين المزيد من الإجراءات الداعمة للاقتصاد، لا سيما إصدار سندات بقيمة تريليون يوان (140 مليار دولار) في الربع الرابع. وساعد ضعف الدولار الذي هوى إلى أدنى مستوياته في ستة أسابيع يوم الجمعة على تخفيف بعض الضغوط على أسواق النفط.

وجاءت خسائر العملة الأميركية مع مراهنة المتداولين على عدم رفع بنك الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة، وأن البنك المركزي سيبدأ أيضًا في خفض أسعار الفائدة بحلول منتصف عام 2024، وسط المزيد من الدلائل على أن الاقتصاد الأميركي يتباطأ.

لكن في حين أن ضعف الدولار يفيد أسعار النفط، فإن تباطؤ الاقتصاد الأميركي قد يؤثر أيضا على الطلب في أكبر مستهلك للوقود في العالم. ومن المتوقع أن يضعف الطلب على الوقود في الولايات المتحدة في الأشهر المقبلة بسبب فصل الشتاء.

وعلى الرغم من انخفاض عدد منصات الحفر وثباتها، تمكن إنتاج النفط الخام الأميركي من الوصول إلى مستوى قياسي شهري مرتفع في أغسطس 2023، مدعومًا بمكاسب الإنتاجية والعمليات الأكثر كفاءة.

وتقوم شركات التنقيب والإنتاج الأميركية بحفر خطوط جانبية أطول ونشر منصات الحفر في المناطق الواعدة. وأظهرت بيانات جديدة لإدارة معلومات الطاقة هذا الأسبوع أن إنتاج الحقول الأميركية من النفط الخام وصل إلى 404.6 مليون برميل خلال شهر أغسطس، بمتوسط 13.05 مليون برميل يوميًا، وهو ما يكسر بشكل مباشر الرقم القياسي السابق الذي سجلته شركات الحفر الأميركية في يوليو البالغ 401.73 مليون برميل.

وفي تكساس، أكبر ولاية منتجة للنفط، وصل إنتاج النفط الخام إلى مستوى قياسي بلغ 5.7 مليون برميل يوميًا في أغسطس، وفقًا لأحدث تحليل شهري لاقتصاد الطاقة أجراه كبير الاقتصاديين في جمعية تكساس للنفط والغاز، دين فورمان. وقال «لقد حقق إنتاج تكساس من النفط والغاز الطبيعي أرقامًا قياسية على الرغم من نشاط الحفر المتواضع نسبيًا، وأن مكاسب الإنتاجية والاستفادة من الآبار التي تم حفرها ولكن لم تكتمل بعد، قد وفرت رياحاً داعمة.

وقد عزز المنتجون في حوض بيرميان في تكساس ونيو مكسيكو ومناطق الصخر الزيتي الأخرى إنتاج النفط الخام على الرغم من خسارة 117 منصة حتى الآن هذا العام، وفقًا لبيانات بيكر هيوز اعتبارًا من 27 أكتوبر. وتخلص منتجو النفط الخام في الولايات المتحدة من منصات الحفر معظم العام، في حين استقر عدد منصات الحفر إلى حد كبير في أكتوبر.

ويعود جزء من مكاسب الإنتاج إلى الفارق الزمني بين التحول الكبير في أسعار النفط والإنتاج الفعلي، ويستغرق الأمر في المتوسط نحو 12 شهرًا حتى يتحول التغير في الأسعار إلى تغير في الإنتاج. لكن المحرك الرئيسي لمكاسب الإنتاج كان زيادة الكفاءة في الحفر والعمليات الأخرى.

وتتطلع شركات النفط الصخري في الولايات المتحدة الآن إلى تحقيق المزيد بموارد أقل، حيث تسعى إلى الحصول على رأس المال والكفاءة التشغيلية لتثبت للمساهمين أنها قلبت الصفحة من النمو بأي ثمن إلى نمو محسوب مصحوبًا بعوائد أعلى للمستثمرين.

وتقوم شركات النفط والغاز العاملة من منطقة بيرميان إلى منطقة مارسيلوس الصخرية بحفر آبار جانبية أعمق بشكل متزايد، حيث أن منصات الحفر أقل، ولكن الآبار أطول. وعلى الرغم من فقدان منصات الحفر النشطة، تنتج شركات النفط الصخري المزيد من النفط والغاز، وقد تجاوزت بعض التوقعات المتشككة في وقت سابق من هذا العام.

وبين شهري يوليو وسبتمبر، زاد النشاط في قطاع النفط والغاز في تكساس وجنوب نيو مكسيكو وشمال لويزيانا وكان مدفوعًا بجانب الاستكشاف والإنتاج من الأعمال، وفقًا للمسؤولين التنفيذيين في مجال النفط والغاز الذين استجابوا لأحدث مسح للطاقة الفيدرالي في دالاس.

وقال معظم المديرين التنفيذيين، 84 %، إنهم يتوقعون أن يكون عدد منصات النفط الأميركية بعد ستة أشهر من الآن قريبًا من المستويات الحالية، بينما توقع 14 % عددًا أكبر بكثير من منصات النفط بعد ستة أشهر من الآن، وتوقع 1 % فقط أن يكون العدد أقل من ذلك بكثير. وعلى الرغم من التوقعات بثبات عدد منصات الحفر، فإن إنتاج النفط الخام الأميركي ينمو، وإن كان بوتيرة أبطأ مما كان عليه قبل الوباء. وقامت إدارة معلومات الطاقة برفع تقديراتها بشكل طفيف لإنتاج النفط الأميركي في الأشهر الأخيرة. وفي أحدث توقعات الطاقة على المدى القصير، تتوقع الإدارة أن يبلغ متوسط إنتاج النفط الخام الأميركي 12.92 مليون برميل يوميًا هذا العام و13.12 مليون برميل يوميًا العام المقبل. وفي توقعات أغسطس، أشارت إدارة معلومات الطاقة إلى أنه على الرغم من انخفاض عدد الحفارات، فإن «زيادة إنتاجية الآبار عوضت الانخفاض في عدد الحفارات النشطة حتى الآن في عام 2023». وفي عام 2024، تتوقع زيادة عدد منصات الحفر النشطة، مما يساعد على نمو إنتاج النفط الخام في النصف الثاني من العام.

وخفضت مصافي التكرير في الصين إنتاج النفط بسبب هوامش الربح الضئيلة ونقص الحصص. وتتراجع معدلات تشغيل مصافي النفط في الصين من مستوياتها القياسية في الربع الثالث، حيث يثني تقلص الهوامش ونقص حصص التصدير المصانع عن زيادة الإنتاج لبقية عام 2023، وفقا لتجار واستشارات صناعية. وقد يؤدي انخفاض إنتاج التكرير إلى انخفاض الطلب على الخام من أكبر مستورد في العالم ويحد من أسعار النفط العالمية، مما يدفع مخزونات الخام الصينية للارتفاع ويخفض الأسعار من روسيا، أكبر مورد لها.

وقالت شركة إف جي إي للاستشارات إن من المتوقع أن تعالج الصين 15.1 مليون برميل يوميا في نوفمبر انخفاضا من 15.37 مليون برميل يوميا في أكتوبر، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى تخفيضات التشغيل في الشركات الصغيرة المستقلة، ومصافي التكرير الحكومية.

وقالت ميا جينج رئيسة تحليل النفط الصيني لدى شركة إف جي إي للاستشارات، في إشارة إلى مصافي التكرير الحكومية: «يجب أن تدرس المصافي تخفيضات هامشية في التشغيل بسبب حصص التصدير المحدودة المتبقية لبقية هذا العام». «وعلاوة على ذلك، نشهد بالفعل تراكم مخزونات وقود النقل بسبب ضعف الطلب.»

ولا ترى مصافي التكرير الحكومية، التي استفادت من صادرات الوقود المربحة في وقت سابق من العام، حافزاً يذكر لزيادة الإنتاج، حيث من غير المرجح أن تصدر بكين المزيد من تصاريح تصدير الوقود هذا العام.

وقال مسؤول في مصفاة سينوبك «الهوامش تكاد تختفي بينما نقوم بمعالجة الخام الأعلى سعرا بينما يضعف الطلب على الوقود المكرر» مضيفا أن مصفاة سينوبك تقلص معدلات التشغيل بنحو 20 ألف برميل يوميا هذا الشهر إلى أدنى مستوى هذا العام، لكن «ضعف الطلب الصناعي على البتروكيماويات لا يساعد.»

وقلصت شركة إنرجي أسبكتس الاستشارية توقعاتها لتشغيل التكرير في الصين في نوفمبر وديسمبر بمقدار 100 ألف برميل يوميا إلى متوسط 15.65 مليون برميل يوميا في الربع الرابع. وقال سون جيانان، محلل شركة إنرجي أسبكتس الاستشارية «توقعاتنا للربع الرابع تواجه المزيد من الضغوط النزولية نظرا لتخفيضات الإنتاج الأخيرة بسبب انخفاض الهوامش ونقص الواردات الخام».

ويبلغ متوسط معدلات الاستخدام في الشركات الصغيرة المستقلة في مركز التكرير بمقاطعة شاندونغ نحو 57 %، بانخفاض من نحو 65 % في أوائل أكتوبر، وفقًا لشركة لونغشونغ الاستشارية ومقرها الصين، وهو ما يمثل أدنى مستوى منذ مايو 2022 عندما تقلص النشاط بسبب قيود فيروس كورونا في الصين.

وجاء التخفيض بعد تراجع هوامش التكرير إلى نحو 200 يوان (27.33 دولار) للطن المتري في أكتوبر، وهو أدنى مستوى في 2023، ومع ارتفاع تكلفة النفط الروسي. وتوقعت شركة جيه إل سي الاستشارية أن تخفض الشركات المستقلة، بما في ذلك شركات التكرير المستقلة وشركات التكرير الخاصة الكبيرة مثل تشجيانغ للبتروكيماويات، وهينجلي للبتروكيماويات، عمليات التشغيل بنسبة 5 % إلى 10 % في نوفمبر مقابل أكتوبر، إلى 4.5 - 4.75 مليون برميل يوميًا، ثم انخفاضًا إضافيًا بنسبة 3 % في ديسمبر.

وأظهرت بيانات من شركة التحليلات فورتيكسا أن التباطؤ أدى إلى ارتفاع إجمالي مخزون النفط الخام في الصين بمقدار مليوني برميل خلال الأسبوعين الماضيين إلى 958 مليون برميل. وفي شاندونغ، تبلغ مخزونات النفط الخام نحو 220 مليون برميل، مقارنة بالذروة التي بلغتها في أوائل أغسطس عند نحو 230 مليون برميل ولكن أعلى من نحو 150 مليون برميل في بداية العام.

وقالت مصادر في السوق إن أسعار خام إسبو الروسي الذي وصل في ديسمبر إلى مستوى مساوي أو أقل ببضعة سنتات للبرميل من خام برنت على أساس تسليم السفينة في الصين، بانخفاض عن علاوة تبلغ نحو دولار واحد للبرميل الشهر الماضي، وهو أول انخفاض في الأسعار على أساس شهري منذ فبراير. وقال تاجر نفط آخر مقيم في الصين: « ان شركات التكرير المستقلة أصبحت الآن أكثر حساسية للسعر مما كانت عليه قبل أشهر قليلة، وهي ليست في عجلة من أمرها لتخزين المزيد من النفط».

أسعار النفط تتلقى دعما من استمرار سياسة الخفض الطوعي الإضافي للإنتاج السعودي

الاقتصادية

تلقت أسعار النفط الخام دعما إيجابيا من إعلان السعودية مواصلة خفض الإنتاج الطوعي الإضافي بمقدار مليون برميل يوميا في ديسمبر، الذي بدأ منذ يوليو الماضي، حيث ستضخ نحو تسعة ملايين برميل يوميا الشهر المقبل.

وتابعت السوق باهتمام تأكيد وزارة الطاقة السعودية أن قرار الخفض الطوعي ستتم مراجعته الشهر المقبل للنظر في تمديد الخفض أو تعميق الخفض أو زيادة الإنتاج.

ويقول لـ«الاقتصادية»، محللون نفطيون «إن المخاوف من توسيع الصراع في الشرق الأوسط كانت سببا في زيادة أسعار النفط»، محذرين من أن امتداد الحرب قد يقلص الإمدادات النفطية.

وأوضحوا أنه مع عدم وجود نقص في المحفزات الهبوطية في أسواق النفط، يواصل الاقتصاد الصيني إرسال إشارات متضاربة حيث طغت التقارير الأخيرة عن أزمة الديون المتكشفة على التقارير عن الطلب القوي على السلع الأساسية بما في ذلك النفط.

وذكر المحللون أن إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة ارتفع إلى أعلى مستوى له على الإطلاق عند 13.2 مليون برميل يوميا.

وفي هذا الإطار، قال روبرت شتيهرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية، «إن أسعار النفط الخام منذ منتصف شهر أكتوبر الماضي تحت تأثير الأحداث في الشرق الأوسط، ما أدى إلى صرف انتباه السوق عن انخفاض المخزونات وسياسات المنتجين التي تهدف إلى الحفاظ على مستويات أسعار أعلى لتعزيز الاستثمارات».

ولفت إلى أن قرارات بنك الاحتياطي الفيدرالي أصبحت حاليا في مركز الاهتمام الرئيس في السوق، كما عاد التركيز على أساسيات العرض والطلب والمخزونات، لكن بطبيعة الحال إن أي تغيير كبير في المعنويات جراء تطورات جديدة بشأن الشرق الأوسط خاصة احتمالية نشوب صراع إقليمي أوسع نطاقا يمكن أن يعمل مرة أخرى كقوة تشتيت للانتباه عن أساسيات السوق النفطية.

من جانبه، قال ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المتخصصة، «إن منتجي الشرق الأوسط يحافظون على تدفق شحنات النفط، وفصل أمن الإمدادات عن الوضع الجيوسياسي».

وذكر أن قادة أكبر منتجي «أوبك» يعملون على استقرار وتوازن السوق ويستعدون لاجتماع وزاري موسع نهاية الشهر الجاري وسط توقعات قوية بالحفاظ على تخفيضات الإنتاج الحالية دون تغيير، مشيرا إلى مخاوف التباطؤ الحاد في الاقتصاد العالمي على الطلب النفطي.

من ناحيته، ذكر ماثيو جونسون المحلل في شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، أن أسعار النفط الخام أصبحت تحت ضغوط حادة ومتضادة بين ارتفاع المخاطر المرتبطة بالصراع في الشرق الأوسط على جانب العرض مقابل مخاوف اتساع تباطؤ الاقتصاد العالمي، وهو الأمر الذي سيزيد من الضغوط الهبوطية على الطلب العالمي على النفط الخام.

وأشار إلى أن السيناريو الأساسي للحرب بين إسرائيل وحماس يرى أن القتال سيظل محصورا إلى حد كبير في قطاع غزة، حيث لا توجد هناك بنية تحتية لإنتاج النفط، ومع ذلك قد يحدث انقطاع في إمدادات النفط في حالة تدخل الولايات المتحدة بزيادة العقوبات الاقتصادية على الصادرات من النفط الخام الإيراني.

بدورها، قالت مواهي كواسي العضو المنتدب لشركة أجركرافت الدولية، «إن تطورات الصراع في الشرق الأوسط يصعب التنبؤ بها»، مشيرة إلى أن علاوة المخاطرة ستظل قائمة في السعر، ما يعزز السوق ويساعد جزئيا على تعويض مزيد من الديناميكيات الهبوطية على الجانب الكلي.

وأوضحت أن خام برنت قدم أداء سعريا قويا للغاية خلال الربع الثالث مرتفعا بأكثر من 27 في المائة ليغلق فوق 95 دولارا للبرميل في 29 سبتمبر الماضي، مبينة أن الزيادة كانت مدعومة بعدة عوامل أبرزها القيود المتزايدة على الإمدادات، التي كانت مقترنة باستهلاك أقوى موسميا، ما دفع سوق النفط العالمية إلى عجز كبير.

وفيما يخص الأسعار، ارتفع النفط أمس بعد أن أكدت السعودية وروسيا، أكبر بلدين مصدرين للنفط في العالم، مواصلة الخفض الطوعي للإمدادات حتى نهاية العام.

وخلال التعاملات أمس، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 1.03 دولار، بما يعادل 1.21 في المائة، إلى 85.92 دولار للبرميل، في حين بلغ خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 81.58 دولار للبرميل، مرتفعا 1.07 دولار، أو 1.33 في المائة.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 89.80 دولار للبرميل يوم الجمعة مقابل 89.10 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس أن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق ثاني ارتفاع له على التوالي، وأن السلة خسرت نحو دولارين مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي، الذي سجلت فيه 91.60 دولار للبرميل.

العراق: البدء في تنفيذ مشاريع استراتيجية للطاقة الاقتصادية

أعلنت وزارة النفط العراقية بدء تنفيذ عقود المشاريع الاستراتيجية الأربعة مع ائتلاف بقيادة شركة توتال أنيرجيز الفرنسية لاستثمار الحقول النفطية والغاز والطاقة الكهربائية النظيفة وماء البحر في محافظة البصرة.

وقال باسم محمد خضير وكيل الوزارة لشؤون الاستخراج خلال ترؤسه اجتماع اللجنة المشتركة لتنفيذ المشاريع الأربعة التي تضمنها العقد الموقع مع شركة توتال الفرنسية «إن المشاريع الأربعة تعد من المشاريع الاستراتيجية المهمة وستقدم الدعم للاقتصاد الوطني من خلال تطوير الحقول والمكامن النفطية واستثمار الغاز وتأمين الماء للاستخدامات المكمنية فضلا عن مشروع إنتاج الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة الشمسية بواقع 1000 ميجاواط».

وأضاف» أن الشركة المقاولة استلمت العمل لتنفيذ المشاريع وتم مناقشة خطة التطوير مع الشركة التي تشمل تطوير حقل أرطاوي النفطي للوصول إلى الطاقة الإنتاجية فيه بمستوى 210 ألف برميل يوميا والمشروع الثاني معالجة الغاز في ستة حقول نفطية هي أرطاوي ومجنون وغربي القرنة 2/ والصبة واللحس والطوبة، إضافة إلى مشروع ماء البحر الذي يعد من مشاريع دعم الضغط المكمني في الحقول النفطية إضافة إلى مشروع التحول إلى الطاقة البديلة».

وذكر وكيل وزارة النفط العراقية أن هذه المشاريع ستفتح الباب واسعا أمام القطاع الخاص العراقي للمشاركة في العمل إضافة إلى توفير فرص عمل كبيرة للأيدي العاملة، بحسب ما نقلته «الألمانية».

وكان العراق قد وقع في يوليو عقدا مع ائتلاف شركات بقيادة توتال أنيرجيز الفرنسية بقيمة 27 مليار دولار لتنفيذ أربعة مشاريع في إطار مشروع الجنوب المتكامل لتطوير الحقول النفطية والغاز والطاقة الكهربائية النظيفة ومشروع ماء البحر.

امتلاء منشآت تخزين الغاز الطبيعي في ألمانيا استعدادا للشتاء

الاقتصادية

أصبحت منشآت تخزين الغاز الطبيعي في ألمانيا ممتلئة تماما، فيما تستعد البلاد لفصل الشتاء.

وسجلت جمعية تخزين الغاز الأوروبية (جي آي إي) أن مخزون الغاز لدى ألمانيا بلغ نسبة 100 في المائة، وفقا للبيانات الأولية.

وبحسب اتحاد مشغلي أنظمة تخزين الغاز في ألمانيا (أي إن أي إس)، فإن التخزين بهذه النسبة يشير إلى قدرة مرافق تخزين الغاز في ظل الظروف القياسية.

وفي حال تعرض الغاز للتبريد، فإن حجمه يقل وبالتالي يمكن تخزين مزيدا من الغاز. ووفقا لهذا السيناريو، يتجاوز مستوى التعبئة مستوى 100 في المائة.

وقالت الحكومة الألمانية في وقت سابق إن هذا الحجم يكفي لتغطية متوسط استهلاك شهرين إلى ثلاثة أشهر في الشتاء.

وقال كلاوس مولر، رئيس وكالة الشبكة الاتحادية، لـ«الألمانية»، «إنها أخبار جيدة أن مرافق التخزين أصبحت الآن ممتلئة بنسبة 100 في المائة». وأضاف «نحن مستعدون لفصل الشتاء بشكل أفضل مما كنا عليه في العام الماضي».

ومع ذلك، قال إنه «من السابق لأوانه الشعور بالرضا عن النفس. نحن نطلب من الناس مواصلة التفكير مليا فيما يمكن توفيره».

يشار إلى أن الذين يستخدمون الغاز باعتدال يمكنهم توفير كثير من المال. وتعوض مرافق تخزين الغاز التقلبات في استهلاك الغاز وبالتالي تشكل نظاما عازلا لسوق الغاز. وتنخفض مستويات الملء عادة في فصل الشتاء وترتفع مرة أخرى في نهاية فترة ارتفاع الحرارة.

وسجلت أكبر منشأة تخزين ألمانية في مدينة ريدين مستوى تعبئة بلغ 99.3 في المائة الأحد. واقتربت مرافق التخزين في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي أيضا من كامل طاقتها الاستيعابية. ووفقا لـ(جي آي إي)، فقد بلغ مستوى الملء 99.6 في المائة تقريبا.

4 % فقط من كبرى الشركات العالمية المدرجة تلتزم بإرشادات المناخ الاقتصادية

أظهر تقرير أمس أن نصف أكبر شركات مدرجة في العالم من أصل ألفين وضع هدفا للوصول إلى «صفر انبعاثات» بحلول منتصف القرن، لكن نسبة صغيرة فقط من هذه الشركات تلتزم بإرشادات الأمم المتحدة بشأن ما يشكل تعهدا بالجودة.

ووفقا لمجموعة بيانات مستقلة تشمل جامعة أكسفورد «نت زيرو تراكر» لرصد الانبعاثات فإن الشركات التي حددت أهدافا من تلك المدرجة على مؤشر فوربس 2000 زاد عددها بقوة بنسبة 40 في المائة إلى ما يزيد على ألف في أكتوبر 2023 من نحو 700 في يونيو 2022 بما يشمل نحو ثلثي الإيرادات أو ما يوازي 27 تريليون دولار.

لكن 4 في المائة فقط من الأهداف تفي بالمعايير التي وضعتها حملة الأمم المتحدة التي تحمل اسم «السباق نحو صفر انبعاثات» على سبيل المثال من خلال تغطية جميع الانبعاثات والبدء في الحد منها على الفور وإجراء تحديث سنوي حول التقدم المحرز في الأهداف المؤقتة وطويلة الأجل.

من المقرر أن تكون وتيرة تنفيذ الحكومات والشركات لهذا التغير في محور محادثات مؤتمر المناخ «كوب28» في دبي الذي سينطلق في أواخر نوفمبر.

قال جون لانج رئيس مشروع «نت زيرو تراكر»، «ظهر مسار واضح للوصول إلى صفر انبعاثات. أصبحت أهدافا لا تحصى للوصول إلى هذه الغاية في النور، لكن يمكننا الآن أن نقول على وجه التأكيد إن أكبر شركات العالم المدرجة أصبح على الجانب الصحيح في هذا الصدد».

ولا يتتبع «نت زيرو تراكر» الشركات فحسب، بل أيضا التعهدات التي قدمتها الدول والولايات والمناطق والمدن من خلال تحليل البيانات الآلية والبشرية.

4.1 % ارتفاع نشاط مصافي تكرير النفط في الهند .. 20.3 مليون طن خلال سبتمبر

الاقتصادية

أظهرت بيانات اقتصادية نشرت أمس ارتفاع كميات النفط الخام التي كررتها المصافي في الهند خلال الشهر الماضي بنسبة 4.1 في المائة على أساس سنوي إلى 20.3 مليون طن.

ونقلت وكالة «بلومبيرج» للأنباء عن بيانات موقع «خلية التخطيط والتحليل البترولي» التابعة لوزارة النفط والغاز الهندية القول «إن إنتاج مصافي التكرير في الهند خلال سبتمبر تجاوز المستهدف الحكومي وكان 19.1 مليون طن».

وزاد إنتاج شركة إنديان أويل بنسبة 7.8 في المائة إلى 5.5 مليون طن وبهارات بتروليوم بنسبة 6.5 في المائة إلى 3.3 مليون طن وهندوستان بتروليوم بنسبة 16 في المائة إلى 2.9 مليون طن وريليانس إنداستريز بينسبة 4.3 في المائة إلى 4.8 مليون طن، في حين استقر إنتاج شركة نايارا إنرجي عند مستوى 1.7 مليون طن. في الوقت نفسه زادت واردات الهند من النفط الخام خلال الشهر الماضي بنسبة 6 في المائة إلى 17.8 مليون طن، في حين زادت قيمة هذه الواردات بنسبة 10 في المائة سنويا إلى 10.6 مليار دولار. واستقرت صادرات الهند من المنتجات النفطية خلال الشهر الماضي عند مستوى خمسة ملايين طن، في حين زادت واردات المنتجات النفطية بنسبة 25 في المائة إلى أربعة ملايين طن. من ناحية أخرى، زاد استهلاك الهند من الغاز الطبيعي خلال الشهر الماضي بنسبة 13 في المائة سنويا إلى 5.25 مليار متر مكعب، في حين زادت واردات الغاز الطبيعي المسال بنسبة 21 في المائة إلى 2.28 مليار متر مكعب، في حين زاد الإنتاج المحلي من الغاز بنسبة 6.1 في المائة إلى 3.03 مليار متر مكعب.

يشار إلى أن تقريرا اقتصاديا نشر أخيرا، أظهر استقرار هامش أرباح صناعة تكرير النفط في آسيا عند مستوى جيد رغم تراجع أسعار البنزين والوقود النفطي عالي الكبريت، بفضل الطلب القوي على منتجات التكرير المتوسطة وهي الديزل ووقود الطائرات.

المفوضية الأوروبية تسمح ببيع محطات «توتال» في 4 دول .. لا مخاوف بشأن المنافسة الاقتصادية

أعلنت المفوضية الأوروبية أمس أنه يمكن لشركة كوتش-تار الكندية شراء محطات الوقود المملوكة لشركة توتال الفرنسية للطاقة في ألمانيا وبلجيكا ولوكسمبورج وهولندا.

وقالت المفوضية «إن عملية الاستحواذ لن تثير مخاوف بشأن المنافسة».

وكانت «توتال» قد ذكرت في مارس الماضي أن انسحابها من أعمال محطات الوقود مرتبط بهدف الاتحاد الأوروبي لتصبح حيادية المناخ بحلول عام 2050.

وقالت الشركة «إنه بدلا من ذلك سيتم شحن السيارات الكهربائية في المنزل أو مكان العمل باستخدام الشواحن في محطات الوقود».

وأوضحت «توتال» أن هذا يتطلب تحويل محطات الغاز التقليدية إلى مساحات متعددة الوظائف تضم محال ومطاعم وخدمات أخرى، وهي المجالات التي تمتلك شركة كوتش-تار خبرة فيها. يذكر أن الشركة الكندية تريد شراء 2200 محطة لتموين الوقود في أوروبا من شركة «توتال إنرجيز» مقابل 3.1 مليار يورو «3.3 مليار دولار».

وكانت «كوتش-تار» قدمت عرضا نهائيا لشراء كامل أصول التجزئة في ألمانيا وهولندا إلى جانب شراء حصة 60 في المائة من أسهم الشركة في بلجيكا ولوكسمبورج.

وتبحث الشركة الكندية التي تضم سلسلة متاجر «سيركل كيه» عن عمليات استحواذ منذ فشل عرضها لشراء شركة البيع بالتجزئة الفرنسية «كارفور» قبل عامين، في ظل معارضة حكومية لهذا الاستحواذ.

وتخطط «توتال» في الوقت نفسه لنشر محطات شحن على الطرق الرئيسة في المدن الكبرى في أوروبا، إذ تشير إلى أن المركبات الكهربائية في الأغلب ستشحن في البيت أو العمل بدلا من شحنها في محطات الوقود. كما تطور المجموعة شبكة أوروبية للوقود الهيدروجيني للشاحنات بالمشاركة مع شركة إير ليكويدي.

ستمول «كوتش-تار» الاستحواذ باستخدام النقدية والتسهيلات الائتمانية القائمة فضلا عن برنامج للأوراق التجارية وقرض جديد.

وحققت المحطات أرباحا بنحو 455 مليون يورو في العام الماضي، وفقا لتصريحات الشركة.

«الفانوس» بديل الكهرباء في قرى بني سعد !.. و«الشركة»: اطلبوا التعويض

عكاظ

تعاني قرى بني سعد بمحافظة ميسان جنوبي الطائف، من انقطاعات التيار الكهربائي أثناء هطول الأمطار، وتسببت الانقطاعات المتكررة في قلق مستمر للسكان وتضرر أجهزتهم الكهربائية دون حلول ملموسة من شركة الكهرباء.

وطبقاً لعدد من أهالي بني سعد، منهم محمد الربيعي، وخالد العتيبي، فإن خطوط التيار الكهربائي تصاب بالعطل والخلل لأسباب غير معروفة، ومن بين الخطوط الأكثر تضرراً خط 68 مسار 4، وكما هو معروف فإن الخطوط الكهربائية الهوائية معرضة للصواعق، وليس لدى السكان ملجأ في هذه الحالات غير اللجوء إلى «الفانوس»، للاستضاءة ريثما تتم المعالجة من شركة الكهرباء. وأشار الأهالي إلى أنه من المفترض أن يكون لشركة الكهرباء فرق متنقلة لمعالجة الخطوط ثم الاستفادة من الطرق الحديثة في تقديم الخدمة للمواطنين دون عناء ينهك حياتهم. في المقابل، أوضح الحساب الرسمي للعناية بمشتركي شركة الكهرباء، في رده على أحد المتضررين في قرى بني سعد، أنه بإمكان المواطنين طلب تعويض التلفيات التي تحدث لهم، مع مراعاة وجود رقم حساب فاتورة الكهرباء للمستهلك، ورقم الهوية ورقم الجوال، وفواتير الصيانة والأضرار.

السعودية وروسيا قد تواصلان خفض إمدادات النفط 3 أشهر إضافية

الطاقة

أعلنت السعودية وروسيا، أمس الأحد 5 نوفمبر/تشرين الثاني (2023)، استمرار خفض إمدادات النفط لمدّة شهر آخر، في إطار تعزيز الجهود الاحترازية التي تبذلها دول أوبك+، بهدف دعم استقرار أسواق النفط وتوازنها.

وستواصل المملكة العربية السعودية خفض إنتاجها بمقدار مليون برميل يوميًا في شهر ديسمبر/كانون الأول (2023)، كما ستخفض روسيا صادراتها من النفط الخام والمشتقات النفطية بمقدار 300 ألف برميل يوميًا.

وجاء في بيانين من البلدين، أنهما ستراجعان التخفيضات الشهر المقبل، لتحديد ما إذا كان ينبغي تمديدها أو زيادتها أو زيادة الإنتاج، اعتمادًا على ظروف السوق.

وتوقّع تقرير حديث -حصلت منصة الطاقة المتخصصة على نسخة منه- تمديد تلك التخفيضات الطوعية حتى الربع الأول من عام (2024).

وأرجع التقرير، الذي أصدره بنك الاستثمار السويسري «يو بي إس»، توقعاته إلى ضعف الطلب الموسمي على النفط في بداية كل عام، والمخاوف المستمرة بشأن النمو الاقتصادي، والسعي إلى دعم استقرار سوق النفط وتوازنها.

سياسة أوبك+.. وتوقعات أسعار النفط

قال محلل السلع في بنك الاستثمار السويسري «يو بي إس» -الذي أعدّ التقرير- جيوفاني ستانوفو: «نعتقد أن عملية المراجعة الشهرية هذه تسمح للمملكة العربية السعودية بالاحتفاظ بالسيطرة على سوق النفط، من خلال تعديل إنتاجها وفقًا لأساسيات السوق».

وأضاف أن مشاركة روسيا مهمة أيضًا، إذ تُعدّ ثاني أكبر منتج في تحالف أوبك+، وتضمن الصفقة التنسيق الوثيق بين البلدين المنتجين للنفط.

ومن المقرر عقد الاجتماع الوزاري العادي المقبل لتحالف أوبك+ في 26 نوفمبر/تشرين الثاني الجاري في فيينا.

وتوقع التقرير أن تستمر المجموعة في مراقبة البيانات الواردة من الصين عن كثب، إذ ما يزال انتعاشها الاقتصادي مصدر قلق، على الرغم من الطلب الصيني القوي على النفط حتى الآن، والتأثير الذي قد يحدثه تشديد السياسة النقدية العدواني في النشاط الاقتصادي بأوروبا والولايات المتحدة.

وأكد بنك «يو بي إس» مجددًا توقعاته بعودة أسعار النفط إلى نطاق يتراوح بين 90 و100 دولار أميركي للبرميل، مدعومًا بانخفاض مخزونات النفط.

تمديد خفض إنتاج النفط السعودي

كان مصدرٌ مسؤول في وزارة الطاقة السعودية قد أعلن -في 5 نوفمبر/تشرين الثاني -2023 استمرار المملكة في الخفض الطوعي لإنتاج النفط بمقدار مليون برميل يوميًا، والذي بدأت تطبيقه في شهر يوليو/تموز المنصرم.

وأوضح المصدر أن هذا الخفض يُضاف إلى الخفض الطوعي الذي سبق أن أعلنته المملكة في نهاية شهر أبريل/نيسان الماضي 2023، الذي يبلغ 500 ألف برميل يوميًا، ويمتد حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول 2024.

وبيّن المصدر أن المملكة ستراجع قرار هذا الخفض الشهر المقبل، للنظر في تمديد الخفض أو زيادته أو زيادة الإنتاج، وفق ما جاء في بيان صحفي أصدرته وزارة الطاقة، واطّلعت عليه منصة الطاقة.

ومن المقرر أن يبلغ إنتاج المملكة العربية السعودية من النفط الخام، خلال شهر ديسمبر/كانون الأول المقبل، نحو 9 ملايين برميل يوميًا.

كانت المملكة قد أعلنت تنفيذ الخفض الطوعي لإنتاج النفط بمقدار مليون برميل يوميًا، بدءًا من شهر يوليو/تموز 2023، ثم مددت هذا القرار على مدار الأشهر التالية، حتى ديسمبر/كانون الأول 2023.

تمديد الخفض الروسي لصادرات النفط

من جانبها، ستواصل روسيا -أيضًا- الخفض الطوعي لإمدادات النفط والمنتجات النفطية إلى الأسواق العالمية بمقدار 300 ألف برميل يوميًا حتى نهاية عام 2023، وفق ما صرّح به نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك.

وقال نوفاك للصحفيين، أمس الأحد (5 نوفمبر/تشرين الثاني 2023): «ستواصل روسيا حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول 2023 خفضًا طوعيًا إضافيًا في إمدادات النفط والمنتجات النفطية للأسواق العالمية بمقدار 300 ألف برميل يوميًا، ودخل حيز التنفيذ في سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول 2023».

وأضاف نوفاك أنه سيُجرى تحليل للسوق الشهر المقبل لتحديد ما إذا كانت ستُقرَّر زيادة الخفض أو زيادة إنتاج النفط، وفق ما نقلته وكالة تاس الروسية (Tass).

ويأتي هذا الإجراء إضافة إلى التخفيض الطوعي للإنتاج بمقدار 500 ألف برميل يوميًا الذي أعلنته روسيا سابقًا في أبريل/نيسان 2023، والذي سيستمر حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول 2024.

وفي مارس/آذار الماضي، بدأت روسيا خفضًا طوعيًا لإنتاج النفط بمقدار 500 ألف برميل يوميًا عن متوسط فبراير/شباط، ثم مددت هذا القرار عدّة مرات، حتى نهاية عام 2024.

وبالتوازي، قررت روسيا خفض إمدادات النفط للأسواق العالمية في أغسطس/آب بمقدار 500 ألف برميل يوميًا أخرى، بالإضافة إلى التزاماتها بخفض الإنتاج، وبدأت في سبتمبر/أيلول خفض الإمدادات بمقدار 300 ألف برميل يوميًا.

شكراً